E

الامم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1998/WG.1/CP10
21 May 1998
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اجتماع فريق خبراء حول تقييم المراحل الأولى من تنفيذ
نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في الدول الأعضاء في الإسكوا
١٨-٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨
بيروت

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
4 JUN 1998
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في فلسطين (*)

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلف، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

- صدرت كما وردت من الشعبة المعنية.

98-0173

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة:	٣
الفصل الأول: خصوصية التجربة الفلسطينية	٤
١.١ حداثة النشأة	٤
٢.٢ الإشكالات الفنية الناجمة عن الواقع السياسي	٤
الفصل الثاني: تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في فلسطين	٥
١,٢ موجز عن قاعدة البيانات الإقتصادية التي أنتجتها الدائرة	٥
٢.٢ تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣	٧
١,٢.٢ ما تم تطبيقه من النظام	٧
٢.٢.٢ مشاكل وصعوبات تطبيق النظام	٨
الفصل الثالث: المنهجية ومصادر البيانات	١٠
١,٣ تقدير الناتج المحلي الإجمالي	١٠
١.١.٣ تقدير الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنتاج	١٠
٢,١.٣ تقدير الناتج المحلي الإجمالي حسب الدخل	١٩
٣,١,٣ تقدير الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق	١٩
٢,٣ تقدير الدخل القومي الإجمالي	٢٢
٣.٣ تقدير الدخل القومي المتاح	٢٣
الفصل الرابع:البرنامج المستقبلي لتطبيق النظام	٢٤
الفصل الخامس: المقترحات والتوصيات	٢٥

مقدمة

منذ نشأتها عام 1993، عكفت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية على سد الفراغ الإحصائي القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة في كافة المجالات وفق برنامج أولويات محدد يشمل بناء منظومة للإحصاءات الإقتصادية. وكشأنها في الحقول الإحصائية الأخرى، حرصت الدائرة على تطبيق أحث التوصيات والتعاريف الدولية، فتبنت نظام الحسابات القومية 1993 كإطار عمل دليلي شامل يوجه كافة الجهود الإحصائية المبذولة في الحقل الاقتصادي.

وفي سعيها لبناء المنظومة الإحصائية الإقتصادية، شرعت الإدارة العامة للإحصاءات الإقتصادية بتوفير قاعدة البيانات الأولية اللازمة لإعداد الحسابات القومية. وكخطوة أولى قامت بإجراء تعداد عام للمنشآت عام 1994 لتوفير إطار المعاينة اللازم للمسوح الإقتصادية، والذي يجري تحديثه بصفة مستمرة ليعكس واقع حركة نشوء منشآت جديدة وإغلاق أخرى. وتم تنفيذ دورتين لسلسة المسوح الإقتصادية: الأولى لعام 1994، وقد غطت أنشطة مقاولي الإنشاءات والصناعة والتجارة الداخلية وباقي الخدمات، والثانية لعامي 1995 و 1996، والتي شملت أيضا أنشطة النقل والوساطة المالية. وقد صيغت استمارات هذه المسوح بما يتناسب مع التعاريف والاصطلاحات الواردة في نظام الحسابات القومية 1993 بقدر ما كان ذلك ممكنا. كما تم إعداد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بصفة دورية شهريا منذ تشرين أول 1995. وجرى إعداد إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات عن عامي 1995 و1996 لتغطية حساب بقية العالم وفق أحدث توصيات صندوق النقد الدولي في هذا المجال.

وقد أمكن الوصول من تلك القاعدة من البيانات الإحصائية الاقتصادية إلى تقديرات أولية للحسابات القومية لعام 1994 بالاستعانة ببعض المصادر الإحصائية التكميلية لسد الفجوات الموجودة. وبطبيعة الحال، كانت التقديرات الخاصة بعامي 1995 و1996 أكثر شمولا وجودة مع توسيع قاعدة البيانات وزيادة تفصيلها.

ومما لاشك فيه أن إعداد الحسابات القومية وحتى الأساسية منها من الصفر تقريبا كما هو الحال في فلسطين يعتبر مهمة شاقة ومعقدة، حتى لو توفرت المرجعية الفنية لذلك. ويزداد الأمر تعقيدا عند الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع الفلسطيني من الناحية السياسية والذي يؤدي إلى الكثير من الإشكالات الفنية كتعريف الحدود الجغرافية مثلا أو قياس نشاط الحكومة خلال فترة خضوع بعض مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية للإحتلال. وعلى الرغم من كافة المعوقات والتحديات، الفنية منها وغير الفنية، تطمح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى الارتقاء نحو التطبيق الكامل لنظام الحسابات القومية 1993، شأنها في ذلك شأن بقية الأجهزة الإحصائية المركزية في دول العالم، لتواكب على حداثة عهدها أحدث التوصيات الدولية في هذا المجال وترسي بذلك أحد أبرز دعائم المجتمع المدني.

الفصل الأول

خصوصية التجربة الفلسطينية

1.1 حداثة النشأة:

في مرحلة البناء المؤسسي للمجتمع المدني الفلسطيني، نشأت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لتأخذ على عاتقها مهمة توفير الرقم الإحصائي الرسمي الفلسطيني. ولاشك أن الأعباء المنوطة بمؤسسة حديثة العهد تختلف كثيراً عن تلك الخاصة بمؤسسة ذات تاريخ طويل. وبذلك، كانت نقطة البداية من الصفر تماماً حيث لم يتوفر أي تراكم لمعرفة فنية سابقة أو خبرة متوارثة في هذا المجال. فكانت المهمة الأولى هي تأسيس الكادر الفني المتخصص وتأهيله للقيام بالمهام والمسئوليات بكفاءة وفاعلية. وكانت الجهود الإحصائية المبذولة هي الأولى من نوعها في الأراضي الفلسطينية، وإن كان هناك بعض النشاطات الإحصائية التي قام بها مركز الإحصاء الإسرائيلي في المنطقة خلال فترة الاحتلال.

ولاشك أن لهذا الأمر خصوصيته وتحدياته الخاصة والتي تجعل المهمة أكثر تعقيداً. إلا أنه له إيجابياته وميزاته في أنه أتاح للعمل الإحصائي أن يؤسس منذ البداية وفق أحدث ما أقرته الهيئات والمؤسسات الدولية.

2.1 الإشكالات الفنية الناجمة عن الواقع السياسي:

انعكست خصوصية الواقع السياسي الفلسطيني على الكثير من التعقيدات والإشكاليات الفنية وخصوصاً عند الحديث عن التعريفات المستندة إلى أطر قانونية. ولعل من أبرز تلك المشاكل تعريف الحدود الجغرافية للأراضي الفلسطينية وأثر ذلك في تعريف المقيمين من المنشآت والأفراد وتحديد آلية رصيد المعاملات مع العالم الخارجي ورصد تدفقات السلع من وإلى الخارج. كما إن عدم وجود عملة وطنية وتعدد العملات المستخدمة في الأراضي الفلسطينية يجعل مهمة الإعداد أكثر تعقيداً.

وتتميز مدينة القدس التي يحرص على تغطيتها في الجداول الإحصائية للدائرة، بظروف سياسية خاصة تختلف عن باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لكونها لا تزال تحت نير الاحتلال. كما أن هناك صعوبة في الوصول إلى البيانات الإحصائية وجمعها في مدينة القدس حيث يعترضه الكثير من المحاذير والمخاطر. وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على مستوى جودة بيانات المدينة لتكون أقل من تلك الخاصة بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، مما استدعي دوماً تخصيص جداول خاصة للأراضي الفلسطينية دون القدس وأخرى خاصة بالقدس وحدها.

الفصل الثاني

تطبيق نظام الحسابات القومية 1993 في فلسطين

2.1 موجز عن قاعدة البيانات الإقتصادية التي أنتجتها الدائرة:

شرعت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ومنذ أن تأسست في عام 1993، تحت اسم مركز الإحصاء الفلسطيني، في بناء قواعد بيانات حول الإحصاءات الاقتصادية الأساسية اللازمة لإعداد الحسابات القومية. وتمكنت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية حتى الآن من انجاز الانشطة التالية والتي استخدمت في اعداد الحسابات القومية لغاية عام 1996:

- إجراء تعدادين عامين لكافة المنشآت الاقتصادية الموجودة في المناطق الفلسطينية (لم يشمل تعداد عام 1994 أي منشآت أو حيازات ذات نشاط زراعي، في حين شمل تعداد عام 1997 من تلك الحيازات منشآت تربية الحيوانات). وقد بوشر بالعمل في التعداد الاول في كانون أول 1994 ونشرت نتائجه رسمياً في آب 1995. وقد شكل هذا التعداد الخطوة الأولى على طريق إعداد سجل المنشآت/ المؤسسات الذي يعتبر الإطار الإحصائي اللازم لإجراء أية مسوح إحصائية اقتصادية بالعينة. وتجدر الإشارة إلى أن التعاريف المستخدمة في هذا التعداد تتماشى مع التوصيات الدولية وتلك الواردة في التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (ISIC,3). وتم في شهر تشرين ثاني من عام 1997 تنفيذ العمل الميداني للتعداد الثاني والذي جرى خلال المرحلة الثانية من التعداد العام للسكان والمساكن وذلك بهدف تحديث سجل المنشآت والمؤسسات. وقد سعت الدائرة ايضاً قبل تنفيذ التعداد الاخير الى تحديث سجل المنشآت لعامي 1995 و1996 من خلال الاتصال مع المؤسسات ذات العلاقة (مثل وزارة التجارة، البلديات، غرف التجارة وغيرها) لمعرفة المنشآت الجديدة المسجلة لدى هذه المؤسسات.
- تنفيذ دورتين لسلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية، الأولى لعام الاسناد الزمني 1994، والثانية لعامي 1995 و1996. وقد شملت الدورة الأولى المسوح التالية:
  1. المسح الصناعي (لانشطة الصناعة الإستخراجية والتحويلية وإمدادات المياه والكهرباء).
  2. مسح التجارة الداخلية (تجارة الجملة والتجزئة وصيانة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية للأسر).
  3. مسح مقاولي الإنشاءات.
  4. مسح الخدمات (ويشمل الفنادق والمطاعم والخدمات العقارية وخدمات الاعمال والخدمات التعليمية والصحية والعمل الإجتماعي والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الاخرى). وقد شمل مسح الخدمات أنشطة الخدمات المسوقة (الهادفة للربح) وكذلك انشطة المؤسسات التي لا تهدف للربح.

وفي الدورة الثانية لسلسلة المسوح الإقتصادية أضيف مسح القطاع المنظم للنقل والتخزين والاتصالات.

- تنفيذ بعض المسوح الاحصائية المختارة، مثل مسح الابنية القائمة لعام 1996 بهدف قياس انتاج العاملين في القطاع غير المنظم لنشاط الانشاءات، ومسح النقل غير المنظم لعام 1996، ومسح معاصر الزيتون لعامي 1995 و1996.
- تنفيذ مسح مؤسسات الوساطة المالية لعامي الاسناد الزمني 1995 و1996، والذي شمل شركات التأمين ووكلاء التأمين والبنوك وصرافي العملات ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

- اعداد ميزان المدفوعات الفلسطيني لعامي 1995 و1996 والذي استخدم لتقديرات دخل الملكية والتحويلات الجارية بما يتعلق بغير المقيمين.
- اعداد الرقم القياسي الشهري لاسعار المستهلك بدءاً من شهر تشرين ثاني 1995، والمباشرة مؤخراً بإنشاء نظام لاعداد الرقم القياسي لاسعار المنتجين والذي سينشر اعتباراً من الربع الثاني من عام 1998.
- تنفيذ سبع دورات لمسح القوى العاملة خلال الفترة 1995 - 1997، حيث اجريت الدورة الاولى في عام 1995 وتبعتها ثلاث دورات في عام 1996 وثلاث دورات اخرى في عام 1997.
- تنفيذ مسح انفاق واستهلاك الاسرة لدورتين، الاولى للفترة 1995/10 ولغاية 1996/9، والثانية لعام 1997 حيث تجمع البيانات شهرياً.
- تنفيذ مسح الفنادق بشكل شهري اعتباراً من شهر 1995/11.
- جمع بيانات عن الأنشطة الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة وفق المنهجية التي وضعها مكتب الاحصاء المركزي الإسرائيلي، وذلك للأعوام 1994 - 1996.
- إعداد بيانات إحصائية مختلفة استناداً إلى السجلات الإدارية للعديد من المؤسسات العامة والخاصة. مثال ذلك إحصاءات التجارة الخارجية استناداً إلى سجلات دائرة ضريبة القيمة المضافة ودائرة الجمارك في وزارة المالية، والحصول على الميزانيات الختامية للبلديات والمجالس القروية، وميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، وميزانيات المؤسسات الحكومية خارج قانون الموازنة، وكذلك إحصاءات رخص الابنية من البلديات ووزارة الحكم المحلي. وقد تم لعام 1994 الحصول على الحسابات الختامية للمؤسسات المالية الكبيرة (البنوك وشركات التأمين).

وكما ذكر أعلاه، فقد تم تنفيذ سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية لجولتين: الأولى تتعلق ببيانات عام 1994 والثانية لعامي 1995 و1996، حيث نفذ العمل الميداني للدورة الثانية خلال عام 1997. وكان الهدف من جمع بيانات عامين في جولة ميدانية واحدة اختصار الوقت بهدف توفير بيانات اكثر حداثة عن المتغيرات الاقتصادية. وقد جمعت بيانات عام 1995 من خلال نسخة مختصرة من الاستمارة مما يمكن ان يكون قد ادى الى انخفاض مستوى دقة البيانات المتعلقة بتلك السنة.

لقد استخدمت كافة المصادر المذكورة أعلاه في إعداد تقديرات الناتج المحلي الاجمالي حسب الإنتاج وحسب الانفاق. كما تم تقدير كل من الدخل القومي الاجمالي (GNI) والدخل المتاح الاجمالي (GDI)[1].

[1] لم تشمل تقديرات عام 1994 احتساباً للدخل المتاح الاجمالي. واقتصرت تقديرات الدخل القومي الاجمالي التي نشرت عن عام 1994 بما يتعلق بالصفقات الخارجية على تعويضات العاملين الفلسطينيين لدى اسرائيل.

2.2 تطبيق نظام الحسابات القومية 1993:

كإطار عمل دليلي شامل، يستخدم نظام الحسابات القومية 1993 في إعداد منظومة الإحصاءات الإقتصادية بقدر ما كان ذلك ممكنا. حيث تصاغ كافة استمارات المسوح المعدة لجمع البيانات وفق المعايير والأسس الفنية الواردة في النظام.

1.2.2 ما تم تطبيقه من النظام:

- **بالنسبة للتعاريف والمفاهيم والمصطلحات**

تعتمد تعاريف ومفاهيم ومصطلحات النظام بشكل أساسي في إعداد منظومة الحسابات القومية في فلسطين. حيث تعرف كافة المؤشرات والمتغيرات المستخدمة حسب ما هو وارد في نظام الحسابات القومية 1993. إلا أن تطبيق بعض هذه المفاهيم التعريفات يعترضه بعض المعوقات الفنية لكونه يتطلب بيانات ذات درجة عالية من التفضيل وأحيانا سلاسل زمنية كما هو الحال في إحتساب استهلاك رأس المال الثابت. وقد تم عرض أبرز الصعوبات في تطبيق النظام تحت بند (مشاكل وصعوبات تطبيق النظام). ويحرص على استخدام مصطلحات النظام وإن كانت تبدو في بعض الأحيان غير مألوفة لبعض مستخدمي البيانات. وتحوي تقارير الحسابات القومية المنشورة دوما على شرح للمفاهيم والمصطلحات الواردة فيها لإعانة مستخدمي البيانات على معرفة مدلولات المصطلحات كما هي واردة في نظام 1993.

- **بالنسبة للحسابات التي تم إعدادها**

كما هو معروف يشمل نظام الحسابات القومية 1993 توصيات لإعداد مجموعتين رئيسيتين من الحسابات:

- الحسابات الصناعية: والتي تعد لمجموعات المنشآت وفقا لتصنيف الأنشطة الإقتصادية التي تمارسها (حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي ISIC3)، حيث تقصر هذه الحسابات على حساب الإنتاج وحساب توليد الدخل.
- الحسابات القطاعية: والتي تعد للقطاعات المؤسسية الخمسة في الاقتصاد إضافة إلى قطاع العالم الخارجي وذلك لمجموعات الوحدات التنظيمية (أي المؤسسات). وهي تشمل حسابات التدفق من حساب الإنتاج إلى إعادة التقييم، إضافة إلى الميزانيات العمومية الافتتاحية والختامية.

وبطبيعة الحال فإنه كان يستحيل في هذه المرحلة المبكرة محاولة إعداد مجموعة متكاملة من الحسابات. وقد تركزت الجهود لغاية الآن على إعداد الحسابات التالية:

- حساب الإنتاج وحساب توليد الدخل وذلك بشكل تجميعي لكافة الأنشطة الإقتصادية مع ملاحظة ما يلي:
  - أضيفت صناعة "منتجو الخدمات الحكومية" و "منتجو الخدمات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية" إلى الجدول مع العلم أن كلا منها ليست صناعة بل أقرب إلى القطاعات، وقد كان النقص في توفر التفاصيل اللازمة لهؤلاء المنتجين هو السبب في عدم إمكانية توزيع متغيراتها حسب الأنشطة الإقتصادية وفق التصنيف الدولي.
  - احتسب فائض التشغيل في حساب توليد الدخل بأسلوب البواقي.

- تم كذلك إحتساب الناتج المحلي بأسلوب الإنفاق بشكل تجميعي لمجمل الاقتصاد.
- وأستخدمت المتغيرات التجميعية المتعلقة بصافي الدخل وصافي التحويلات من الخارج لتقدير متغيرات الدخل القومي الإجمالي والدخل المتاح الإجمالي.

2.2.2 مشاكل وصعوبات تطبيق النظام:

فيما يلي أبرز المشاكل الفنية التي اعترضت تطبيق نظام SNA 93 وذلك بما يتعلق بالمراحل التي تم العمل عليها من الخطة الشاملة للحسابات القومية الفلسطينية:

- **تقييم الإنتاج بالأسعار الأساسية:** يوصي نظام الحسابات القومية 1993 بتقييم الإنتاج بالأسعار الأساسية. ويتطلب ذلك معرفة تفاصيل الهوامش الضريبية للسلع. ولأنه يصعب على المبحوثين في المسوح الإحصائية الاقتصادية في هذه المرحلة تقييم الإنتاج بغير أسعار السوق (أي فصل الضرائب ومنها القيمة المضافة)، فقد تعذر إجراء التقييم بالأسعار الأساسية إنما تم بأسعار السوق. أما مستلزمات الإنتاج، فقد تم تقييمها بأسعار المشترين كما هو موصى به في النظام.

- **إحتساب استهلاك رأس المال الثابت:** لم يتم تقدير استهلاك رأس المال الثابت في الحسابات القومية الفلسطينية، وبذلك تم الحصول على قيمة إجمالي فائض التشغيل بأسلوب البواقي كقيم إجمالية (شاملة استهلاك رأس المال الثابت). ويعود ذلك إلى أن إحتساب هذا المؤشر وفق التوصيات المقترحة بالنظام (مثل طريقة الجرد المستمر) يتطلب بيانات مفصلة لسلسلة زمنية عن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والأرقام القياسية لأسعار الأصول الثابتة وهو الأمر المتعذر في هذه المرحلة.

- **إحصاءات التجارة الخارجية:** كما ذكر في موقع سابق، تبرز هناك عدة صعوبات في جمع وإعداد بيانات التجارة الخارجية لعدة أسباب. والسبب الرئيسي عائد لكون السلع تعبر بين مناطق السلطة الوطنية وإسرائيل من خلال عدد هائل من الطرق البرية دون أن تمر على أية حدود جمركية، وقد لجأت الدائرة في جمع بياناتها إلى مصادر متعددة ومتشعبة، حيث يعتمد على فواتير المقاصة من دائرة ضريبة القيمة المضافة لتغطية الواردات والصادرات لإسرائيل، في حين يتم جمع بيانات أخرى من دائرة الجمارك لتغطية المبادلات مع دول أخرى. وكثيراً ما تعبر الواردات من دول أخرى إلى الأراضي الفلسطينية من خلال إسرائيل، ويتعذر تحديد منشأ هذه السلع من فواتير المقاصة. ويتطلب جمع هذه البيانات من السجلات الإدارية من مصادر متعددة عملاً شاقاً يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب تجنيد عدد كبير من الكوادر والجهود. وتبقى هناك دوماً شكوى حول مدى الشمولية في التغطية إضافة إلى نقص الكثير من المتغيرات اللازمة وعدم دقة البعض الآخر. ولا شك في أن الحصول على بيانات تجارة خارجية دقيقة أو ذات درجة مقبولة من الدقة يمثل متطلباً هاماً لإعداد وموازنة جداول العرض والاستخدام التي يتم حالياً الإعداد لها في الدائرة.

- **تقدير المنتجات تحت التشغيل في نشاط الزراعة:** بسبس عدم الحصول على بيانات عن توزيع تكلفة الإنتاج خلال السنة الزراعية لم يكن بالإمكان اجراء احتساب دقيق "للمنتجات تحت التشغيل" والتي تكمن في سبب الفرق في الإنتاج بين السنة الزراعية والسنة التقويمية. حيث أن المواسم الزراعية المختلفة في المناطق

الفلسطينية لا تقع في نفس السنة الميلادية المستخدمة في الحسابات القومية، حيث تمتد السنة الزراعية بين شهري تشرين أول وأيلول من العام اللاحق. ويعود ذلك إلى أن بعض الأنشطة وخصوصاً تحضير التربة تبدأ في فصل الخريف. وتطمح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى تحسين جودة الإحصاءات الزراعية وتوفير بيانات عن القيم والكميات من خلال مسوح متخصصة، وهذا لا يمكن أن يتم دون إنشاء إطار معاينة لهذه المسوح والذي يحتاج لتعداد كافة الحيازات الزراعية. وسيوفر التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذ في شهر كانون أول من عام 1997، من بين مصادر أخرى، البيانات اللازمة لإنشاء مثل هذا الإطار، وهو ما سيمكن من إجراء مسوح إحصائية لاحقاً بأسلوب المعاينة وباستخدام منهجيات مناسبة.

- **تقدير التغير في المخزون:** يوصي نظام الحسابات القومية بتقدير بيانات التغير في المخزون بالأسعار الجارية للسلع لحظة دخولها وخروجها من المخزون. ورغم سلامة هذا المفهوم نظريا إلا أنه يصعب عمليا تطبيق هذه التوصية لعدم إمكانية الحصول على مثل هذه التفاصيل من غالبية المبحوثين. حتى أن الكثير من الدول المتقدمة التي قطعت شوطا طويلا في تطبيق نظام الحسابات القومية لم تتمكن حتى الآن من إحتساب التغير في المخزون كما هو موصى به في النظام.

- **تقدير الإيجارات المقدرة للمساكن التي يقطنها مالكوها:** يفترض أن يتم تقدير القيمة الإيجارية المقدرة للمساكن المقطونة من مالكيها باعتماد سعر السوق الحر لها. ويعتقد بأن القوانين السارية التي تحمي المستأجر تؤدي وتحول دون تمكن المالك من رفع القيمة الايجارية، مما يؤدي إلى شيء من التقدير المرتفع للإيجارات المحتسبة والتي تقدر من خلال الأنشطة الخاصة في مسح إنفاق واستهلاك الأسرة. وسيتم العمل قريبا على إجراء التعديلات اللازمة لأخذ مثل هذا التحيز بالاعتبار.

- **إعداد الحسابات القومية بالأسعار الثابتة:** تمكنت الدائرة حتى الآن من إعداد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ابتداء من تشرين ثاني 1995. وبذلك لا تتوفر السلسلة المطلوبة من الأرقام القياسية الفلسطينية لإعداد المثبطات اللازمة لإعداد حسابات قومية بالأسعار الثابتة. وقد بوشر مؤخرا بإعداد منظومة الرقم القياسي لأسعار المنتجين والتي ستكون بأساس عام 1996. وسيتم تطوير مثبطات تقريبية بالاستعانة بما هو معد من الإحصاء الإسرائيلي لتثبيط التقديرات المتعلقة بالسنوات 1994-1996.

- **قطاع الحكومة المركزية:** ليكون بالإمكان معالجة بيانات كافة المؤسسات التي تتبع الحكومة المركزية فإنه يتوجب الحصول على الحسابات الختامية لكل مؤسسة بأكبر مستوى من التفصيل. فعلى سبيل المثال يتوجب الحصول على بيانات أنشطة التعليم والصحة الحكومية وذلك من أجل إدراج هذه الأنشطة في مجموعة حسابات الصناعات. كما أن البيانات التفصيلية لبعض المؤسسات مطلوبة لتفصيل الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى إنفاق فردي وإنفاق جماعي في حساب استخدام الدخل المتاح، وتفاصيل إيرادات المؤسسات المختلفة مطلوب مثلا لتحديد أي منها يمثل جباية ضريبية وأي منها تصنف كمبيعات من الخدمات. والواقع أنه في ظل كون مؤسسات السلطة الوطنية قد بدأت بتسلم زمام الإدارة اعتبارا من نهاية عام 1994 في منطقتي غزة وأريحا، وعام 1995 و1996 لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وكون هذه المؤسسات نفسها لا تزال في طور النشأة الأولية، فإنه يصعب كما يتوقع توفر البيانات بالشكل والتفاصيل الملائمة لتحقيق متطلبات توصيات النظام.

المنهجية ومصادر البيانات

يعرض هذا الفصل المصادر والمنهجيات الإحصائية التي استخدمت في إعداد الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي والدخل المتاح الاجمالي. وقد تم اعداد كافة الأرقام بالإستناد إلى التوصيات الواردة في نظام الحسابات القومية 1993، بالقدر الذي سمحت به البيانات المتوفرة من تحقيق ذلك. فقد اتبع هذا النظام من حيث التعاريف والمفاهيم المستخدمة، إلا أن البيانات الاحصائية المتوفرة لم تسمح في بعض الحالات من تطبيق هذه المفاهيم في الاحتسابات الفعلية التي تمت.

1.3 تقدير الناتج المحلي الاجمالي:

1.1.3 تقدير الناتج المحلي الإجمالي حسب الانتاج:

لقد تم تصنيف جميع الأنشطة وفقا للتصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (ISIC, 3)، والذي استخدم في تصنيف أنشطة سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية. حيث وفرت هذه المسوح مؤشرات احصائية تتعلق بغالبية الانشطة الاقتصادية التي تمارس في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استخدمت نتائج التعداد العام للمنشآت لعام 1994 كإطار معاينة لهذه المسوح مع مراعاة تحديثها للأعوام 1995 و1996.

وبالنسبة للأنشطة التي لا تغطيها اية مسوح اقتصادية، فقد استخدمت مسوح احصائية اخرى تنفذها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. وكذلك تم استخدام احصاءات السجلات الادارية، مثل الميزانيات الفعلية للسلطات المحلية (البلديات والمجالس القروية) في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي حالات قليلة اجريت تقديرات بناء على بيانات معدة من اطراف اخرى، كما هو الحال مثلا عند تقدير الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لأول عشرة اشهر من عام 1995. فقد افترض ان الرقم القياسي الفلسطيني يتحرك بنفس اتجاه الرقم الاسرائيلي المعد من مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي. واضافة لذلك فقد استخدمت الارقام المنشورة من بعض المنظمات الدولية للحصول على بيانات الحكومة المركزية.

1.1.1.3 الصناعات:

1.1.1.1.3 الزراعة وصيد الاسماك:

الزراعة:

تم وضع التقديرات المتعلقة بانشطة الزراعة سواء للانتاج النباتي أو الحيواني من قبل العاملين في وزارة الزراعة باستخدام المنهجيات التي وضعت سابقا من قبل مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي مع اجراء الكثير من التحسينات بالتعاون مع دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية وخصوصا بما يتعلق بتصميم الاستمارة المستخدمة. فبالنسبة للإنتاج النباتي، يقوم المرشدون الزراعيون في وزارة الزراعة والذين يقدمون

النصح والارشاد للمزارعين ويعرفون المناطق التي يعملون بها بشكل جيد، بجمع احصاءات عن المساحات المزروعة ومعدل الانتاج ومستلزمات الإنتاج ومعدلات الاسعار على مستوى التجمع السكاني. وقدرت كميات الانتاج من تقدير المساحات المزروعة وإنتاجيتها. فيما قدرت قيمة الانتاج من حاصل ضرب الكميات المنتجة بمعدل السعر لكل نوع من المحاصيل، حيث تتوفر معدلات الاسعار هذه لدى وزارة الزراعة.

أما عن الإنتاج الحيواني، فيجمع العاملون في وزارة الزراعة ايضا بيانات عن الانتاج الحيواني ومستلزماته من خلال المسالخ العاملة، مما مكن من تقدير مؤشرات هذا الانتاج. وقد توفرت بيانات عن المخزون من الابقار والاغنام والماعز، ولكن بالنظر لصغر هذه القيم ولصعوبة فصل المستورد عن المنتج محليا، فقد أهمل التغير في المخزون في هذه التقديرات الاولية.

وبشكل مشابه لباقي الانشطة الاقتصادية، تم تقدير اجمالي القيمة المضافة للانشطة الزراعية بطرح الاستهلاك الوسيط من الانتاج.

أما بالنسبة لتعويضات العاملين فقد قدرت استنادا الى نتائج مسح القوى العاملة للدورات التي تنفذها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. فقد قدرت تعويضات العاملين في النشاط الزراعي من حاصل ضرب اعداد العاملين بمعدل الاجر اليومي وبعدد ايام العمل خلال العام. وبطبيعة الحال يكون هذا التقدير تقريبيا في ظل غياب بيانات دقيقة عن موسمية هذه العمالة. وقد قدر اجمالي فائض التشغيل باسلوب البواقي بعد طرح تعويضات العاملين من اجمالي القيمة المضافة وبافتراض ان صافي الضرائب المفروضة على الانتاج تساوي الصفر في الانشطة الزراعية.

صيد الاسماك:

تم التوصل الى تقديرات حول قيمة انتاج صيد الاسماك بالتعاون مع جمعية صيادي الاسماك في قطاع غزة ووزارة الزراعة، حيث توفرت بيانات عن كل من كميات الاسماك واسعارها. ولم تتوفر بيانات عن الاستهلاك الوسيط لهذا النشاط، ولذا فقد قدر بافتراض نفس النسبة قياسا لقيمة الانتاج في النشاط الزراعي. وهذا التقدير قد يؤدي الى نوع من التحيز في قيمة الاستهلاك الوسيط وبالتالي في القيمة المضافة لهذا النشاط، الا ان ذلك يفترض ان يكون ذا شأن ضئيل بما يتعلق بتقديرات الناتج المحلي الاجمالي.

2.1.1.1.3 التعدين واستغلال المحاجر والصناعة التحويلية:

تم الحصول على البيانات المتعلقة بانشطة التعدين واستغلال المحاجر والصناعة التحويلية، اضافة الى امدادات المياه والكهرباء، من خلال نتائج المسح الصناعي السنوي الذي تنفذه دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. وقد تم تصميم عينة المسح وفق الاسس التالية:

- تغطية شاملة لكافة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي على مستوى الحد الرابع من التصنيف الدولي اذا كان عدد المؤسسات التي تمارس ذلك النشاط اقل من 50 مؤسسة.
- تغطية شاملة لكافة المؤسسات التي يعمل بها 20 عاملا فأكثر.

- من باقي المؤسسات سحبت عينة عشوائية منتظمة ذات مرحلة واحدة وفق النسب التالية:
  - 25% من المؤسسات التي يعمل بها 10 - 19 عاملا.
  - 10% من المؤسسات التي يعمل بها 5 - 9 عاملين.
  - 7.5% من المؤسسات التي يعمل بها اقل من خمس عاملين.

وقد استخدمت ايضا نتائج مسح معاصر الزيتون لعامي 1995 و1996 للحصول على البيانات المتعلقة بصناعة الزيوت النباتية والتي تقع في مجال الصناعة التحويلية.

وقد وفرت هذه المسوح معظم البيانات اللازمة لتقديرات الحسابات القومية. حيث وفرت قيمة الانتاج وتعويضات العاملين (النقدية والعينية) والضرائب على الانتاج، دون اجراء اية معالجات اضافية. أما بالنسبة للاستهلاك الوسيط فقد اجريت بعض المعالجة المتعلقة بخدمات التأمين. فمن حيث المبدأ يجب ان تساوي قيمة خدمات التأمين المقدمة من مؤسسات التأمين قيمة الخدمات المستحقة الدفع من كافة القطاعات بما فيها القطاع الخارجي. وباعتبار ان الانتاج لنشاط التأمين لا يقاس بصورة مباشرة [9] فإنه لا يمكن للجهات المختلفة في هذه القطاعات ان تقدر استهلاكها الوسيط من هذه الخدمة. ولذا فقد استخدمت قيمة الانتاج كما وفرتها مؤسسات التأمين لتقدير الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي المستحق الدفع من هذه الجهات. وقد افترض ان هذا الاستهلاك متناسب مع القيم النسبية لاقساط التأمين المدفوعة من قبلها.

وتم احتساب اجمالي القيمة المضافة باعتبار انها تساوي الفرق بين الانتاج والاستهلاك الوسيط، بينما تم احتساب اجمالي فائض التشغيل باعتبار انه المتبقي من القيمة المضافة بعد طرح تعويضات العاملين والضرائب على الانتاج (مخصوما منها الاعانات) من القيمة المضافة.

4.1.1.1.3 الإنشاءات:

وكما هو الحال في العديد من الدول الاخرى، تمارس انشطة الانشاءات في فلسطين من قبل شركات مقاولات مسجلة ومن قبل قطاع غير منظم ممثل بالمقاولين غير المسجلين والعمال المهرة العاملين لحسابهم. ويعمل المقاولون غير المسجلين والعمال المهرة على وجه الخصوص في إنشاء المباني. ويمثل انتاج هؤلاء في هذا المجال جزءا هاما من مجمل الانتاج لنشاط الانشاءات بشكل عام.

المقاولون المسجلون (القطاع المنظم):

يمثل مسح المقاولين الذي تجريه دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية واحدا من مسوح السلسلة الاقتصادية. وقد تم تغطية كافة المؤسسات العاملة في انشطة الانشاءات وفقا لنتائج التعداد العام للمنشآت الذي أجري عام 1994 والذي تم تحديثه بما يتعلق بهذا النشاط من السجلات الادارية لاتحاد المقاولين الفلسطينيين لاضافة المؤسسات التي استجدت للعامين 95 و96.

---

[9] يقاس الانتاج في حالة التأمين على غير الحياة بقيمة اقساط التأمين المكتسبة مضافا اليها الدخل من استثمار الاحتياطيات الفنية، ويطرح منها قيمة المطالبات المستحقة.

وقد وفر هذا المسح بيانات حول قيمة الانتاج من الأنشطة الرئيسية والثانوية للمقاولين. وتتضمن قيمة الانتاج من النشاط الرئيسي بيانات حول قيمة الأعمال المنجزة خلال سنة الإسناد الزمني، سواء كانت قد انجزت بصفة المقاولين المشمولين بالمسح كمقاولين رئيسيين أو فرعيين (عمل منفذ لحساب مقاول آخر) أو أعمال منجزة لحساب المقاولين الخاص.

ووفر مسح المقاولين أيضا بيانات حول قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات بما في ذلك مستحقات المقاولين الفرعيين خلال سنة الإسناد. ويتألف إجمالي القيمة المضافة، والذي يساوي الفرق بين الإنتاج والاستهلاك الوسيط، من المكونات التالية: تعويضات العاملين، وضرائب الإنتاج مخصوما منها الإعانات، وإجمالي فائض التشغيل الذي حسب باسلوب البواقي. وقد تم الحصول على قيمة كافة هذه المكونات باستثناء إجمالي فائض التشغيل من هذا المسح.

المقاولون غير المسجلين والعمال المهرة (القطاع غير المنظم):

تنفذ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية مسحا للمباني القائمة في الأراضي الفلسطينية. وتشتمل استمارة المسح على أسئلة حول الانفاق على إنشاء المبنى، والإضافات، والتحسينات، وأعمال الصيانة الرأسمالية له خلال الفترة اذا حدث اي انفاق خلال فترة الإسناد المحاسبية. وقد شملت البيانات المطلوبة في الاستمارة على تفصيل التكلفة الى: مواد البناء التي اشتراها المالك، واجور المصنعية المدفوعة، والدفعات المستحقة لشركات المقاولات المسجلة. ولغايات تقدير الانتاج للقطاع غير المنظم اهملت مستحقات المقاولين المسجلين تجنبا للاحتساب المضاعف مع ما ورد في مسح المقاولين.

ووفر المسح أيضا بيانات حول الإنفاق على أعمال الصيانة الجارية للمباني في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة المحاسبية. ويمثل انفاق المالكين والمستأجرين على اعمال الصيانة قيمة انتاج للمنتجين في نشاط الانشاءات من القطاع غير المنظم، وذلك بعد طرح قيمة ما ذكره المقاولون المسجلون حول قيمة انتاجهم من أعمال الصيانة الجارية للمباني والتي تم تقديرها من مسح المقاولين.

ويتضمن انتاج القطاع غير المنظم ايضا قيمة الاعمال المنفذة من قبل مقاولين غير مسجلين لحساب مقاولين مسجلين، وقد توفرت هذه البيانات من جانب الإنفاق في مسح مقاولي الإنشاءات. وبذلك امكن تقدير قيمة الانتاج للقطاع غير المنظم من مجموع بنود الإنتاج الواردة أعلاه.

ولغايات تقدير الاستهلاك الوسيط للقطاع غير المنظم، تمت الاستفادة من بيانات مسح الابنية القائمة الذي وفر معلومات عن تكاليف مواد البناء المستخدمة في انشاء المباني، حيث افترض ان نسبة قيمة هذه المدخلات الى قيمة الاعمال الكلية هي نسبة يمكن تعميمها للوصول الى تقدير قيمة الاستهلاك الوسيط لانتاج القطاع غير المنظم.

ولغايات تقدير تعويضات العاملين في القطاع غير المنظم تم الاستعانة بنتائج مسح القوى العاملة الذي تنفذه دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. وقد طرحت مستحقات العاملين لدى مؤسسات المقاولات كما جاءت في مسح المقاولين تجنبا للاحتساب المضاعف.

وافترض ان قيمة الضرائب على الانتاج والاعانات للقطاع غير المنظم مساوية للصفر. واحتسب اجمالي فائض التشغيل من طرح تعويضات العاملين المقدرة من اجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع.

5.1.1.1.3 تجارة الجملة والتجزئة:

تشمل سلسلة المسوح الاقتصادية التي تنفذها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية مسحا لأنشطة التجارة الداخلية. وقد كان تصميم العينة على النحو التالي:

- تغطية شاملة لكافة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي على مستوى الحد الرابع من التصنيف القياسي الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية (ISIC, 3)، إذا كان عدد المؤسسات التي تمارس ذلك النشاط اقل من (70) مؤسسة.
- تغطية شاملة لكافة المؤسسات التي يعمل بها 10 عاملين فأكثر.
- بالنسبة لباقي المؤسسات، سحب منها عينة عشوائية منتظمة ذات مرحلة واحدة وفق النسب التالية:
  - 25% من المؤسسات التي يعمل بها 5 - 9 عاملين.
  - 10% من المؤسسات التي يعمل بها 2 - 4 عاملين.
  - 2% من المؤسسات التي يعمل بها اقل من عاملين.

ويشمل مسح التجارة الداخلية بيانات عن قيمة الإنتاج والذي يتمثل بالهامش التجاري المساوي لقيمة المبيعات مطروحا منها قيمة المشتريات مع الجمع الجبري لقيمة التغير في المخزون (للسلع المنوي بيعها مرة أخرى) مضافا إليها الايرادات من الأنشطة الثانوية (الخدمات المقدمة للغير). كما تشمل نتائج المسح بيانات عن أعداد العاملين وتعويضاتهم ومستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية المستخدمة في المؤسسات التي تمارس هذه الأنشطة، وكذلك الضرائب على الإنتاج والإعانات. وتمكن البيانات التي يوفرها المسح من حساب إجمالي القيمة المضافة وإجمالي فائض التشغيل.

6.1.1.1.3 النقل والتخزين والاتصالات:

تم الحصول على البيانات المتعلقة بهذه الانشطة من مسحين: مسح النقل والتخزين والاتصالات للقطاع المنظم الوارد ضمن سلسلة المسوح الاقتصادية لعامي 95 و96، اضافة الى مسح النقل للقطاع غير المنظم لعام 1996. وقد غطى مسح القطاع المنظم كافة المؤسسات العاملة في الانشطة المذكورة اعلاه وعددها 414 مؤسسة.

وبالنسبة لمسح النقل في القطاع غير المنظم، فقد غطى انشطة النقل البري للركاب والبضائع. وقد تم اولا عمل استقصاء لاعداد اطار معاينة للمسح من خلال زيارة كافة مواقف المركبات في المدن الفلسطينية. وتم حصر عدد المركبات العاملة وتوزيعها الى تسع طبقات لتصميم عينة ممثلة قدر الامكان.

ووفقا للتوصيات الدولية فإن قيمة الانتاج من انشطة النقل تتمثل بقيمة الايرادات من نقل الركاب والبضائع. أما بالنسبة لانشطة التخزين فإن قيمة الانتاج تتمثل بقيمة ايرادات هذه الخدمة المقدمة للغير (خارج نطاق المنشأة نفسها). وخلال العامين المذكورين كانت خدمات الاتصالات مستوردة بالكامل من اسرائيل.

وقد قدرت قيمة الاستهلاك الوسيط في كل من القطاع المنظم وغير المنظم من نتائج المسحين المذكورين. وبشكل مشابه لباقي الانشطة، أمكن تقدير إجمالي القيمة المضافة من طرح الاستهلاك الوسيط من الانتاج. في حين تطرح تعويضات العاملين وصافي الضرائب على الانتاج من اجمالي القيمة المضافة للحصول على اجمالي فائض التشغيل.

7.1.1.1.3 الوساطة المالية:

تم الحصول على بيانات الوساطة المالية من خلال مسح المؤسسات المالية الذي نفذته الدائرة عن العامين 1995 و1996 والذي شمل كل البنوك وشركات التأمين العاملة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يغط المسح البنوك وشركات التأمين العاملة في القدس. وغطى المسح كذلك جميع وكلاء التأمين وصرافي العملات في كافة المناطق بما في ذلك القدس.

ويشمل انتاج البنوك بالتعريف قيمة تكلفة الخدمة الفعلية والمحتسبة. ويشار للاخيرة بتكلفة خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة (FISIM)، وهي تساوي اجمالي دخل الملكية المقبوض من البنوك مطروحا منها الفوائد المستحقة الدفع، ويستثنى من ذلك دخل الملكية المقبوض والمتعلق باستثمار اموال البنك نفسه. أما بالنسبة لانشطة التأمين فإن الانتاج يقاس بقيمة تكلفة الخدمة الفعلية والمحتسبة.

وقد شمل المسح 7 بنوك في عام 1995 و17 بنكا في عام 1996، أتمت جميعها استيفاء استمارة المسح. وكان هناك أيضا 7 شركات تأمين في عام 1995 استجابت جميعها، وأضيف إليها شركة اضافية واحدة في العام 1996. وبلغ عدد وكلاء التأمين 115 وكيلا في عام 1995 و117 في عام 1996. في حين كان عدد الصرافين 197 في عام 1995 و198 في عام 1996.

وقد شملت استمارة مسح المؤسسات المالية ايضا اسئلة عن الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين والضرائب على الانتاج. وقد استخدمت هذه البيانات لاحتساب اجمالي القيمة المضافة واجمالي فائض التشغيل باسلوب البواقي.

8.1.1.1.3 الانشطة العقارية والايجارية وخدمات الاعمال:

الانشطة العقارية:

يتألف انتاج انشطة الخدمات العقارية من المكونات التالية:

1. صافي المدفوعات الفعلية على الايجارات من المنتجين في كافة الانشطة الاقتصادية الى مالكي الابنية، بما في ذلك منتجو الخدمات الحكومية، ومنتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم الاسر المعيشية.

2. القيمة الايجارية الفعلية للمساكن، أي مدفوعات مستأجري هذه المساكن لمالكيها.
3. القيمة الايجارية المحتسبة للمساكن، وهي تساوي القيمة الايجارية المقدرة للمساكن التي يقطنها مالكوها فيما لو تم تأجير هذه المساكن بالقيمة السوقية لها.
4. الانتاج لمنتجي الخدمات العقارية الآخرين، أي ايرادات مكاتب العمولة العقارية من شراء وبيع العقارات من المباني والاراضي، وذلك على اساس عقد او نظير عمولة محددة.

ولتقدير البند الاول، أي صافي المدفوعات الفعلية من المنتجين على ايجار المباني، تمت الاستفادة من نتائج المسوح الاقتصادية الخمسة التي نفذتها الدائرة، حيث شملت استمارات المسوح بند ايجار الابنية سواء كان ايرادا او مصروفا. أما بالنسبة للانشطة الاقتصادية التي لم تغطها هذه المسوح أي منتجي الخدمات الحكومية والزراعة فقد قدر لها قيمة لصافي الايجار باستخدام مصادر اخرى. ففي حالة الحكومة قدر صافي الايجار على اساس نسبة من قيمة الانتاج بشكل مشابه لما هو وارد في المسوح الاقتصادية. ولم يتم تقدير لهذه القيمة في الانشطة الزراعية بالنظر لطبيعة هذه الانشطة.

أما بالنسبة للقيمة الايجارية الفعلية والمحتسبة لقطاع المساكن (البندين 2 و3 اعلاه)، فقد تم تقديرها من مسح انفاق واستهلاك الاسرة الفلسطيني، والذي غطى فترة الاسناد الزمني من 95/10 ولغاية 96/9. فقد شملت استمارة هذا المسح، والذي شمل عينة من 4800 اسرة في الاراضي الفلسطينية، اسئلة محددة عن الايجارات الفعلية المدفوعة من الاسر التي تستأجر مساكنها، وقيمة الايجار المقدر للاسر التي تسكن في مساكن خاصة بها. ولان ايجارات المساكن تبقى ثابتة حسب القوانين السارية في الاراضي الفلسطينية فإنه يعتقد ان المالكين يأخذون ذلك في الحسبان عند تحديد اجور المساكن المعروضة للتأجير، مما قد يؤدي الى تقدير مرتفع للقيم الايجارية مقارنة مع ما يمكن ان تكون عليه في ظل السوق الحر. وعليه فقد اجريت تعديلات تخفيضية لاخذ مثل هذا التحيز بالاعتبار.

وقد تم معالجة بيانات مسح انفاق واستهلاك الاسرة لتعكس بيانات عام 1995 وبيانات عام 1996 باستخدام الرقم القياسي الاسرائيلي لتكاليف المعيشة للفترة التي تسبق شهر تشرين ثاني 1995 (باعتبار انه بوشر باعداد الرقم الفلسطيني بعد ذلك التاريخ)، واستخدام الرقم القياسي الفلسطيني للفترة اللاحقة لذلك الشهر. ويمكن ان يعتبر استخدام الرقم القياسي الاسرائيلي مقبولا بحكم الحركة المتقاربة للتضخم في الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي. واضافة الى ذلك عدلت بيانات مسح إنفاق واستهلاك الاسرة حسب معدلات نمو السكان.

وبالنسبة للاستهلاك الوسيط للايجارات الفعلية والمحتسبة فقد تم تقديره من نتائج مسح الابنية القائمة عن العلمين 1995 و1996. فقد شملت استمارة هذا المسح اسئلة عن الانفاق على الصيانة الجارية واقساط التأمين على المباني خلال الفترة المذكورة. اما بالنسبة لتعويضات العاملين فقد اهملت باعتبار انه لا يوجد عمليا مستخدمين في هذه الانشطة.

وبالنسبة لمنتجي الخدمات العقارية (البند 4 اعلاه)، فقد غطى مسح الخدمات الـذي تنفـذه دائـرة الاحصـاء المركزية الفلسطينية كل المؤسسات التي تمارس هذه الانشطة. وقد وفر المسح بيانات عن انشطة الخدمـات العقارية بما في ذلك قيمة الانتاج والاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وصافي الضرائب على الانتاج.

الانشطة الايجارية وخدمات الاعمال:

تم تغطية كافة هذه الانشطة في مسح الخدمات، حيث وفر المسح بيانات عن قيمة الانتاج للمؤسسات التي تمارس هذه الانشطة وقيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات، وبالتالي امكن استنتاج اجمالي القيمة المضافة. كما وفر المسح بيانات عن تعويضات العاملين والضرائب على الإنتاج والإعانات، مما مكن من احتسـاب اجمـالي فائض التشغيل باسلوب البواقي.

9.1.1.1.3 أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخـرى، والفنـادق والمطـاعم، والتعليـم، والصحة والعمل الاجتماعي:

مكن مسح الخدمات الذي تشتمل عليه سلسلة المسوح الاحصائية الاقتصادية من تقدير كافة المتغيرات المتعلقـة بهذه الأنشطة. وقد صممت عينة عشوائية طبقية لهذا المسح وفق ما يلي:

- تغطية شاملة لكافة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي على مستوى الحد الرابع من التصنيـف الدولي اذا كان عدد هذه المؤسسات يقل عن 70.
- تغطية شاملة لكافة المؤسسات التي يعمل بها 10 عاملين فأكثر.
- من باقي المؤسسات سحبت عينة عشوائية منتظمة ذات مرحلة واحدة وفق النسب التالية:
  - 50% من المؤسسات التي يعمل بها 5 - 9 عاملين.
  - 13% من المؤسسات التي يعمل بها 2 - 5 عاملين.
  - 5% من المؤسسات التي يعمل بها اقل من عاملين.

2.1.1.3 منتجو الخدمات الحكومية:

يشمل هذا البند كل الانشطة التابعة للقطاع الحكومي في الاراضي الفلسطينية. فقد استمر نمو الجهاز الحكومـي بشكل سريع خلال الأعوام 1994-1996 بما ينسجم مع ازدياد قيام الحكومة بمسؤولياتها واتساع نطاق امتـداد سلطتها على المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتمثل اجمالي القيمة المضافة في حالة منتجـي الخدمات الحكومية تعريفا بمجموع تعويضات العاملين واستهلاك رأس المال الثابت والضرائب على الانتاج. أما الانتاج فيمكن تقديره عن طريق جمع قيمة الاستهلاك الوسيط الى اجمالي القيمة المضافة.

وقد استخدمت البيانات المنشورة في تقارير بعض المنظمات الدولية لتقدير هذه المتغيرات بما يتعلق بالحكومـة المركزية. أما بالنسبة للسلطات المحلية فقد استخدمت الميزانيات الختامية لعينة من البلديات والمجالس القرويـة والتي تم الحصول عليها من وزارة الحكم المحلي بما مكن من تقدير المتغيرات المطلوبة للسلطات المحلية فـي الاراضي الفلسطينية.

وقد افترض ان استهلاك الاصول الثابتة التي تملكها الحكومة مساويا للصفر، بالنظر لصعوبة تقدير المخزون الرأسمالي، حيث يوصي نظام الحسابات القومية لعام 1993 باجراء تقديرات مستقلة لاستهلاك الاصول الثابتة اعتمادا على تقدير قيمة المخزون الرأسمالي. ويمكن ان يتم القيام بذلك عن طريق جمع بيانات متراكمة عن التكوين الرأسمالي في الماضي وكذلك تقدير المعدلات التي تنخفض فيها كفاءة الاصول الثابتة عبر عمرها الزمني. وتعرف هذه الطريقة المتعلقة ببناء تقديرات عن التكوين الرأسمالي والتغير في المخزون الرأسمالي عبر السنوات المتلاحقة باسم "اسلوب الجرد المستمر".

وافترض أيضا أن الضرائب على الانتاج المدفوعة من الحكومة قيمة مهملة، وبذلك يكون اجمالي القيمة المضافة مساويا لمجموع تعويضات العاملين المقدر.

أما بالنسبة للقدس، وبالرغم من كونها لا تزال تحت نير الاحتلال، كان لا بد من تقدير نشاط منتجي الخدمات الحكومية لديها. وبسبب عدم توفر البيانات اللازمة عن النشاط الحكومي الخاص بالقدس الشرقية، فقد تم استنباط تقديرات باستخدام مصادر أخرى أبرزها مسح القوى العاملة، حيث وفر بيانات حول تعويضات العاملين في القطاع الحكومي من المقيمين في القدس الشرقية.

3.1.1.3 منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم الاسر المعيشية:

لقد شمل مسح الخدمات عينة من المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية. ووفرت نتائج هذا المسح بيانات عن الاستهلاك الوسيط لهذه المؤسسات وتعويضات العاملين وكذلك الضرائب على الانتاج واهتلاك الاصول الثابتة.

وتمكن البيانات المذكورة اعلاه من احتساب اجمالي القيمة المضافة لهؤلاء المنتجين والتي تساوي تعريفا تعويضات العاملين مضافا اليها الضرائب على الانتاج واستهلاك الاصول الثابتة. وللحصول على قيمة الانتاج تضاف قيمة الاستهلاك الوسيط لاجمالي القيمة المضافة المحسوبة كما هو مذكور اعلاه. وتجدر الاشارة الى ان المسح وفر بيانات عن الاهتلاك الدفتري للاصول الثابتة. وبالرغم من ان نظام الحسابات القومية يوصي بعدم استخدام الاهتلاك الدفتري للاصول الثابتة كما هي مسجلة في السجلات المحاسبية التجارية، الا انه بالنظر لصعوبة تقدير استهلاك الاصول الثابتة كما هو موصى به في النظام تم استخدام الاهتلاك الدفتري كتقدير تقريبي لهذا المتغير.

ولم يشمل مسح الخدمات أنشطة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) التي تقدم للاسر خدمات متنوعة غير هادفة للربح في حقول التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. ولذا فقد تم الحصول على ميزانية هذه الوكالة واضيفت التقديرات للمتغيرات ذات العلاقة بما تم تقديره من نتائج مسح الخدمات.

4.1.1.3 الاسر الخاصة التي تعين أفرادا لاداء الاعمال المنزلية (الخدمات المنزلية):

لقد تم تقدير قيمة تعويضات العاملين في الخدمات المنزلية (خدم المنازل والسائقون والمزارعون) من مسح انفاق واستهلاك الاسرة الفلسطيني الذي تنفذه الدائرة والذي غطى الفترة الممتدة من تشرين اول 1995 الى أيلول من

عام 1996. وعولج الرقم بما يعكس عدد السكان والرقم القياسي لتكاليف المعيشة، بحيث تعكس التقديرات القيم المطلوبة لكل من الأعوام 1994و 1995 و1996.

ولا يوجد استهلاك وسيط لنشاط الاسر المعيشية هذا، وبذلك فإن كلا من قيمة الانتاج واجمالي القيمة المضافة مساوية لمجموع تعويضات العاملين المدفوعة لهؤلاء الذين قدموا مثل هذه الخدمات. وان الرقم المقدر صغير للغاية في الاراضي الفلسطينية للعاملين المذكورين.

5.1.1.3 الضرائب على الواردات:

تشمل هذه الضرائب كلا من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ورسوم المكوس للمشتقات النفطية المستوردة. وقد تم الحصول على قيمة الرسوم الجمركية المدفوعة الى السلطة الفلسطينية من قبل المنتجين الفلسطينيين من سجلات دائرة ضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية.

6.1.1.3 ضريبة القيمة المضافة على الواردات ناقصا الصادرات:

يتم تحصيل ضريبة القيمة المضافة على الواردات من اسرائيل الى الاراضي الفلسطينية من قبل السلطات الضريبية الاسرائيلية التي تقوم بتحويلها الى السلطة الوطنية الفلسطينية. وباعتبار ان الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق تعريفا يجب ان يشمل كل الضرائب على الانتاج والواردات فإنه يتوجب ادراج ضريبة القيمة المضافة المحصلة بنظام المقاصة مع اسرائيل للحصول على الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق. وبنفس الاسلوب يجب طرح ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الصادرات لاسرائيل التي تحصلها السلطة الفلسطينية وتحولها للسلطات الاسرائيلية. وقد تم توفير كافة هذه البيانات من دائرة ضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية.

2.1.3 تقدير الناتج المحلي الاجمالي حسب الدخل:

تم عرض الناتج المحلي الاجمالي باسلوب الدخل في حساب توليد الدخل. وقد استخدم هذا الحساب لتقدير اجمالي فائض التشغيل والذي تم احتسابه باسلوب البواقي من خلال طرح الضرائب على الانتاج والواردات (ناقص الاعانات) وتعويضات العاملين من اجمالي القيمة المضافة، كما تمت الاشارة اليه سابقا.

3.1.3 تقدير الناتج المحلي الاجمالي حسب الانفاق:

1.3.1.3 الانفاق الاستهلاكي النهائي للاسر المعيشية:

تم تقدير الانفاق الاستهلاكي النهائي للاسر المعيشية باستخدام نتائج مسح انفاق واستهلاك الاسرة الفلسطيني الذي غطى الفترة من شهر تشرين اول 1995 ولغاية ايلول 1996. وقد شمل هذا المسح 4800 اسرة معيشية وبلغ

معدل الاستجابة فيه 95%، وكما ذكر سابقا فقد تمت معالجة بيانات هذا المسح بما يعكس واقع سنة الإسناد المحاسبية للحسابات القومية من حيث عدد السكان والرقم القياسي للأسعار.

2.3.1.3 الانفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الاسر المعيشية:

وفقا للتعريف فقد تم تقدير الانفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الاسر المعيشية على اساس انه يساوي قيمة انتاج هذه المؤسسات مطروحا منها مبيعاتها من السلع والخدمات. وقد تم تقدير مبيعات هذه المؤسسات من مسح انفاق واستهلاك الاسرة الفلسطيني.

3.3.1.3 الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي:

يتم تقدير انفاق الحكومة على الاستهلاك النهائي باعتبار انه يساوي قيمة انتاج الانشطة الحكومية مطروحا منها قيمة مبيعاتها من السلع والخدمات وفقا للتعريف الوارد في نظام الحسابات القومية 1993. وقد قدرت مبيعات الحكومة المركزية والسلطات المحلية من نفس المصادر التي استخدمت في تقدير قيمة الانتاج المذكورة سابقا.

4.3.1.3 التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي والتغير في المخزون:

لقد تم تقدير قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي للانشطة التي غطتها المسوح الاقتصادية، بما يتعلق بكل الاصول الثابتة عدا الابنية كنسبة من قيمة الانتاج مماثلة لتلك الخاصة بمسوح دورة عام 1994، اذ ان نتائج هذه المسوح لعامي 1995 و1996 كانت اقل موثوقية لهذا المتغير وذلك باعتبار ان مساهمة المؤسسات الجديدة عادة يكون اكبر في التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي عنها في المؤسسات القائمة اصلا. وخصوصا ان عينة المسوح كانت الى حد ما متحيزة من حيث مستوى تمثيل المؤسسات الجديدة.

أما بالنسبة لمنتجي الخدمات الحكومية فقد استخدمت المصادر المذكورة سابقا في تقدير التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي لهم.

وبالنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي من الابنية، فقد تم الحصول من مسح الابنية القائمة على البيانات اللازمة. وقد استخدم هذا المصدر والذي وفر بيانات عن قيمة انشاء الابنية وصيانتها الرأسمالية لكل الانشطة الاقتصادية، بما في ذلك نشاط المساكن المشغولة من قبل مالكيها باعتبار انها تشكل المصدر الوحيد لهذا التقدير. ولتجنب اي احتساب مضاعف أهمل التكوين الرأسمالي من الابنية في كافة الانشطة الاخرى. علما ان التكوين الرأسمالي الثابت من الابنية يشكل غالبية هذا المتغير في السنتين المعروضتين.

وقد وفرت المسوح الاقتصادية التي نفذتها الدائرة البيانات المطلوبة عن التغير في المخزون لكافة الانشطة المشمولة بهذه المسوح. وقد افترض ان قيمة التغير في المخزون مساوية للصفر في باقي الانشطة الاقتصادية. ومع ان هذا الافتراض قد لا يكون دقيقا في حالة الثروة الحيوانية، الا انه نظرا لصغر قيمة هذا المتغير فقد اهمل في هذه التقديرات الاولية.

5.3.1.3 الصادرات والواردات من السلع والخدمات:

في تغير هام عن تقديرات الحسابات القومية لعام 1994، تم توفير بيانات احصائية عن الصادرات والواردات من السلع والخدمات لعامي 1995 و1996. وقد قيمت السلع المصدرة والمستوردة على اساس (فوب[10]). واستخدمت مصادر مختلفة لاحصاءات التجارة الخارجية اعتمادا على الدولة المتاجر معها. وستشرح اولا المنهجية المتبعة للتجارة مع اسرائيل لاهميتها النسبية.

فقد استخدمت نماذج ضريبة القيمة المضافة المستخدمة في نظام المقاصة مع اسرائيل كمصدر وحيد لتقدير تجارة السلع معها، اذ ان المستورد الفلسطيني يدفع ثمن السلع المشتراه الى المصدر الاسرائيلي مضافا اليها (17%) كضريبة قيمة مضافة[11] . ويقوم المصدر الاسرائيلي بتسليم هذه الضريبة للسلطات الضريبية في اسرائيل التي تقوم بتحويلها الى السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال آلية نظام المقاصة بين الدولتين. وتعمل السلطات على مراقبة التجار وخصوصا المستوردين لضمان التزامهم بأنظمة تقديم نماذج ضريبة القيمة المضافة باعتبار انها تشكل مصدر ايرادات مستحقة لها. وعلى الرغم من ذلك فقد أجريت تعديلات على البيانات التي جمعت بالاستعانة بمعرفة العاملين في دائرة ضريبة القيمة المضافة عن مستوى التغطية الفعلي المتوقع.

أما بالنسبة للمتاجرة مع باقي الدول فقد استخدمت البيانات الجمركية التي تنظم عمليا من قبل السلطات الجمركية الاسرائيلية، واعتبرت التغطية مناسبة لهذه المتاجرة. وباعتبار ان الواردات في هذه البيانات الجمركية تعد على اساس تقييم "سيف"، فقد تم تعديلها لتعكس قيم "فوب" وفق التوصيات الدولية.

أما بالنسبة للصادرات والواردات من الخدمات فقد استخدمت عدة مصادر لتقديرها وهذه المصادر هي:

1. للمقبوضات من بند السفر (والتي تعادل تقريبا الدخل من السياحة): استخدمت بيانات مسح الفنادق الذي تجريه الدائرة لتقدير الانفاق على الاقامة في الفنادق. اما بالنسبة للانفاق خارج الفندق للمقيمين في هذه الفنادق فقد بنيت التقديرات على نسب افتراضية لهذا الانفاق مقارنة مع كلفة الاقامة في الفندق وفقا لفئات الزائرين فيما اذا كانوا من الحجاج او رجال الاعمال او في اجازات ... الخ. وبالنسبة للزائرين الذين يقيمون لدى اقاربهم فقد استخدمت بيانات الاسئلة الخاصة بذلك من مسح انفاق واستهلاك الاسرة. أما بالنسبة للزوار الذين يغادرون بنفس اليوم فقد استخدمت بشكل اساسي بيانات المسح الذي نفذته وزارة السياحة والاثار في منطقة بيت لحم.

2. للمدفوعات للسفر: استخدمت بيانات مسح انفاق واستهلاك الاسرة للانفاق الشخصي في الخارج، وبيانات المسوح الاحصائية الاقتصادية لسفر رجال الاعمال، وتم كذلك الحصول على بيانات عن الحجاج المسافرين للاراضي المقدسة من وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية.

---

[10] يعرف التقييم بأساس "فوب" بأنه كلفة السلعة مضافا إليها تكاليف التأمين والنقل لغاية حدود الاقتصاد المصدر. أما اساس "سيف" فيشمل تكاليف الشحن والتأمين لغاية حدود الدولة المستوردة. وفي حالة الدول المتجاورة كما هو الوضع لفلسطين مع اسرائيل يكون تقييم "فوب" مساويا لتقييم "سيف" تعريفا.

[11] بطبيعة الحال فإن ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الاستهلاك في الدولة المستوردة ليست مشمولة في قيمة السلع عندما تقيم على اساس "فوب"

3. بالنسبة للبيانات الخاصة بإنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية على المرضى الذين يتلقون العلاج في الخارج، فقد تم الحصول عليها من وزارة الصحة.

4. للخدمات الحكومية المقبوضة (انفاق مكاتب البعثات الدبلوماسية في الاراضي الفلسطينية وكذلك انفاق العاملين في هذه المكاتب من غير المقيمين): تم الحصول على البيانات من خلال الاستمارة التي استوفيت من كافة المنظمات والمكاتب ذات العلاقة. في حين استخدمت بيانات الصندوق القومي الفلسطيني لتقدير بيانات الخدمات الحكومية المدفوعة.

5. اما بالنسبة لكل باقي بنود الخدمات، وسواء كان ذلك لجانب المقبوضات او لجانب المدفوعات، فتم الحصول على البيانات من مسح انفاق واستهلاك الاسرة وكذلك المسوح الاقتصادية ومسح البنوك الذي اجرته سلطة النقد الفلسطينية.

2.3. تقدير الدخل القومي الاجمالي:

كما يعرف فإن الدخل القومي الاجمالي، فإنه يتمثل بقيمة الدخل من العمل والاصول المالية المتحقق للمقيمين اضافة الى الضرائب (ناقص الاعانات) على الانتاج والواردات المتحققة للحكومة. وقد قدر الدخل القومي الاجمالي في هذا التقرير من خلال اضافة صافي تعويضات العاملين المقيمين المقبوضة من غير المقيمين وكذلك صافي دخل الملكية المقبوض من غير المقيمين الى الناتج المحلي الاجمالي.

وتتمثل تعويضات العاملين المقبوضة من غير المقيمين بشكل اساسي بتعويضات العاملين الفلسطينيين في اسرائيل. كما تشمل هذه التعويضات مستحقات الفلسطينيين العاملين في البعثات الدبلوماسية الاجنبية والمنظمات الدولية في الاراضي الفلسطينية، والتي تشكل اضافة هامة. اما على جانب المدفوعات فإن مستحقات غير الفلسطينيين العاملين في السفارات الفلسطينية في الخارج تشكل غالبية هذه القيمة. وبالنسبة للدخل الناجم عن ملكية الاصول المالية في الخارج فإن معظمه يعود للبنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية، مع ان المؤسسات الاخرى والاسر المعيشية قد تعاملت ايضا في بعض الحالات مع غير مقيمين وتم ادراج ذلك في القيم المعروضة.

وقدرت تعويضات العاملين الفلسطينيين في اسرائيل من مسح القوى العاملة. حيث غطى هذا المسح تسعة اشهر في عام 1996 وشهرين في عام 1995، وقدرت البيانات المتعلقة بالاشهر غير المغطاة بالاخذ باعتبار ايام العمل الفعلية في كل شهر، أي باجراء تعديلات وفق ايام العطل الرسمية وعطل نهاية الاسبوع وايام الاغلاق. كما اخذ بالحسبان عدد تصاريح العمل التي اصدرتها اسرائيل لهؤلاء العمال لتقدير اعدادهم في الاشهر الناقصة مع ربط ذلك بالبيانات المتاحة للاشهر المشمولة. ويوفر مسح القوى العاملة بيانات عن صافي الاجر، الا ان الاحتسابات اخذت بالاعتبار ايضا مساهمة ارباب العمل في برامج الضمان الاجتماعي او المنافع الاجتماعية المدفوعة مباشرة للعاملين. وقد اجريت التعديلات المناسبة على بيانات مسح القوى العاملة لاخذ مساهمات الضمان الاجتماعي المدفوعة من ارباب العمل الاسرائيليين.

وتم الحصول على بيانات عن التعويضات المستحقة للعاملين الفلسطينيين في البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية من خلال الاستمارة التي استوفيت من قبل هذه المؤسسات. اما على جانب المدفوعات فقد استخدمت السجلات الادارية للصندوق القومي الفلسطيني لتقدير تعويضات العاملين المدفوعة.

وبالنسبة لدخل الملكية المقبوض والمدفوع من قبل المؤسسات فقد تم تقديره من المسوح الاقتصادية، وقدر ما هو متعلق بالاسر من مسح انفاق واستهلاك الاسرة. اما دخل الملكية للبنوك فتم الحصول عليه من المسح الذي اجرته سلطة النقد لهذه البنوك.

3.3. تقدير الدخل المتاح الاجمالي:

يساوي الدخل المتاح الاجمالي الدخل القومي الاجمالي مضافا اليه تحويلات غير المقيمين المقبوضة من قبل المقيمين ومطروحا منها تحويلات المقيمين المدفوعة لغير المقيمين. وقد بنيت التقديرات المتعلقة بالتحويلات من العالم الخارجي الى السلطة الوطنية الفلسطينية على البيانات المعدة والمتوفرة لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي. اما على جانب الانفاق، فإنها تشمل مدفوعات المؤسسات الفلسطينية في الخارج لغير المقيمين (وهم فلسطينيون مقيمون في الخارج). وقدرت التحويلات المتعلقة بالاسر من والى العالم الخارجي بناء على بيانات مسح انفاق واستهلاك الاسرة وكذلك على اعداد افراد الاسر الفلسطينية الموجودين في الخارج.

البرنامج المستقبلي لتطبيق النظام

عملت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية على وضع خطة شاملة، ذات مراحل متعددة لإعداد الحسابات القومية في فلسطين، حيث جرى إعداد هذه الخطة بما يضمن الوصول تدريجيا نحو التطبيق الكامل لنظام الحسابات القومية 1993. وتتمثل هذه المراحل بما يلي:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي تم إنجازها وتتمثل بإعداد التقديرات للحسابات القومية بالأسعار الجارية. حيث تم إعداد بيانات أولية لعام 1994، وكذلك لعامي 1995 و1996 بالأسعار الجارية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة إعداد جداول العرض والاستخدام. ويتوقع إنجازها في النصف الثاني من عام 1998. حيث سيتم نشر سلسة منقحة لتقديرات الحسابات القومية للأعوام 1994-1996 بالأسعار الجارية، ويتم إدراج جداول العرض والاستخدام في إطار إعداد الحسابات القومية اعتبارا من السنة المحاسبية 1996، وذلك بالاستناد إلى التوصيات الدولية الواردة في نظام الحسابات القومية للعام 1993. حيث جرى تصميم سلسلة المسوح الاقتصادية عن السنة المحاسبية 1996 بشكل يتماشى مع منهج إدراج هذه الجداول في الحسابات القومية الفلسطينية. وسيتم استخدام برنامج محوسب خاص لهذا الغرض وهو برنامج نظام الحسابات المتكاملة (IAS). ولا تخفى أهمية جداول العرض والاستخدام التي توفر أساسا مفصلا لتحليل الصناعات والمنتجات المدرجة ضمن نظام الحسابات القومية في أنها تلبي غايات إحصائية وتحليلية في آن واحد.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إعداد الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، حيث سيتم إعداد سلسلة الحسابات القومية للأعوام 1994-1996 بالأسعار الثابتة ليتم نشرها أيضا في النصف الثاني من العام 1998. في حين سيتم إعداد تلك الحسابات للعام 1997 بالأسعار الجارية والثابتة لتنشر مع نهاية عام 1998.

المرحلة الرابعة: إعداد حسابات القطاعات المؤسسية. ومن المخطط أن يتم البدء في إعداد حسابات القطاعات المؤسسية اعتبارا من السنة المحاسبية 1997 كمرحلة رابعة والتي ستنفذ خلال العام القادم 1999.

المرحلة الخامسة: وهي إعداد حسابات قومية ربع سنوية. ومن المقرر أن يبدأ إعداد أول سلسلة اعتبارا من الربع الأول لعام 1999 ومن ثم نشرها اعتبارا من العام 2000، وذلك اعتمادا على مدى توفر الموارد اللازمة لإعداد الإحصاءات قصيرة المدى. ولا تخفى أهمية الحسابات القومية الربع سنوية لأي بلد كان في ضرورتها لعمليات التخطيط وتحليل دورات الأعمال التجارية.

الفصل الخامس

المقترحات والتوصيات

في ظل الصعوبات التي واجهت المراحل المبكرة من تطبيق نظام الحسابات القومية 1993 فإنه يمكن التفكير بالمقترحات التالية:

- عقد دورات تدريبية ذات مستويات متعددة للكوادر العاملة في إعداد الحسابات القومية بهدف تنمية المعرفة الفنية بهذا النظام وإكسابهم المهارات التدريبية.

- تعزيز تبادل الخبرات والمهارات الفنية في هذا المجال بين الدول بعقد مؤتمرات وورش عمل يتم فيها عرض تجاربهم والتعرض لأدق التفاصيل الفنية في كيفية تعاملهم مع اشكالات التطبيق ومعالجتهم لمواقع القصور في البيانات.

- العمل على الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي قطعت أشواطا في مجال تطبيق النظام بالإطلاع على مراحلها في التطبيق والمنهجيات التي تستخدمها في مواجهة تحدياتها الفنية وتطبيق توصيات النظام.

UNESCWA LIBRARY
20014348